

السادات ان وجهات النظر في المباحثات بين سايمون وبين السلطات المصرية « كانت متفقة مئة في المئة » . وأسفرت زيارة سايمون لمصر من : ١ - توقيع اتفاق لضمان الاستثمارات الامريكية في مصر وتشجيعها . وذكر سايمون ان الهدف من هذا الاتفاق هو طمأنة هيئة الاستثمارات الامريكية الخاصة على اموالها في مصر . ٢ - الاتفاق على تشكيل لجنة عمل امريكية مصرية على مستوى عال في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري وذلك بالإضافة الى اللجان التي تم تاليفها بالفعل في مجالات التعاون العملي والتكنولوجي والصحي والتبادل الثقافي والفني . ٣ - تشكيل لجان تعاون في كل من المجالات التالية : الاستثمار ، تطوير ميادين العمل الداخلية والتصنيع ، التجارة الخارجية ، الزراعة ، اعادة تعمير قناة السويس وتطويرها . وختم سايمون زيارته بتصريح قال فيه ان زيارته لمصر تنهش مع جهود بلاده الدبلوماسية الهادفة الى تأمين السلام الدائم في الشرق الاوسط اذ بدون السلام لا يمكن احراز أي تقدم اقتصادي كما ان التقدم الاقتصادي يزيد من حرص السلام . وأكد الوزير الامريكي ان مصر ستكون من بين الدول التي ستحصل على اعلى نصيب من فائض الحاصلات الزراعية الامريكية وخصوصا القمح كما ان حكومة بلاده ستعزز علاقاتها الاقتصادية والمالية مع مصر من خلال بنك الاستيراد والتصدير الامريكي .

على اثر ذلك انتقل سايمون الى تل ابيب حيث اعلن غور وصوله تعهد بلاده بتقديم كل المساعدات اللازمة الى اسرائيل بما ينسجم مع العلاقات الطيبة بين البلدين واستنادا الى التعهدات التي قدمها الرئيس ( السابق ) نيكسون . وذكرت اثناء صحفية ان السلطات الاسرائيلية ابلغت سايمون عن حاجة اسرائيل الى أكثر من مليار دولار سنويا بمثابة مساعدات عسكرية واقتصادية لمواجهة مشاكلها الناشئة عن حرب اكتوبر . وصدر بلاغ مشترك عن الزيارة أكد : (أ) استمرار الدعم الامريكي القوي لامن اسرائيل وتطورها الاقتصادي ، (ب) ان المحادثات تشكل اول خطوة مثمرة وبناءة باتجاه تنفيذ بنود البيان المشترك الذي وقعه الرئيس ( السابق ) نيكسون ورايين خلال زيارة الاول للمنطقة . (ج) الاخذ بعين الاعتبار « الاعباء الدفاعية

فيها على استمرار السياسة الخارجية الامريكية على حالها والتزام امريكا بكل تعهداتها نحو اسرائيل وعزمها على مدها بالمعونات المالية والعسكرية الطويلة الاجل . وستكشف الاحداث في المستقبل القريب من توجهات السياسة الامريكية في العهد الجديد .

اما التطور الهام الثاني فقد تمثل في زيارة وزير الخزانة الامريكي وليم سايمون الى كل من مصر والسعودية والكويت واسرائيل في مهمة هدفها متابعة الاتفاقات التي تمت بين الزعامات العربية والرئيس السابق نيكسون خلال زيارته الاخيرة للمنطقة . اي ان سايمون جاء لينقل بعض هذه الاتفاقات على اقل تقدير الى حيز التنفيذ الفعلي ، هذا بالإضافة طبعا الى التداول في موضوع خفض اسعار النفط العربي الخام والمطالبة بتسوية الاموال العربية البترولية في الاقتصاد الامريكي وتوابعه . وقد أعلن سايمون عشية سفره الى المنطقة بأن هدف زيارته هو تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة من ناحية ومصر والسعودية من ناحية اخرى كما أشار الى اعتقاده بأن اسعار النفط العالية مرتفعة ولا بد ان تنخفض في المستقبل القريب كما بين ان اسعار النفط وانتاجه سيكونان من المواضيع التي سيبحثها مع زعماء الدول العربية التي ينوي زيارتها . في القاهرة أجرى سايمون محادثات مع الرئيس السادات وكبار المسؤولين هناك وقد تناولت مباحثاته النقاط الهامة التالية ونفا لما ذكرته المصادر الصحفية المصرية والعالية : ( أ ) أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي المصرية ، ( ب ) السياسة الاقتصادية المالية ، ( ج ) مشاكل التمويل التي تواجه مصر ، ( د ) الاعباء التي تحملها ميزان المدفوعات المصري ، ( هـ ) اسعار النفط ، ( و ) جوانب التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة ، ( ز ) ضمان استثمار رؤوس الاموال الامريكية في مصر ، ( ح ) المساهمة الامريكية في عدد من مشروعات التعمير في مصر ، ( ط ) اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين ، ( ي ) التعاون في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة ، ( ك ) وسائل تمويل المشروعات التي ستساهم رؤوس الاموال الامريكية في اقامتها في مصر وكيفية استخدام المعونة الامريكية لمصر البالغة ٢٥٠ مليون دولار لا اكثر . وقد أعلن الرئيس